الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«أجيليتي»: «يوباك» التابعة وقّعت اتفاقية لبناء مجمع في أبوظبي بـ 225 مليون دولار

قالت شركة أجيليتي للمخازن العمومية «أجيليتي» إن إحدى شركاتها التابعة، وهي شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية «يوباك» قد قامت من خلال شركة تابعة لها بتوقيع اتفاقية شراكة مع إحدى الشركات التابعة للشركة الوطنية العقارية (وطنية). وأوضحت «أجيليتي» في بيان لها على الموقع الرسمي للبورصة الكويتية أن الاتفاقية الموقعة خاصة ببناء مجمع تجاري في إمارة أبوظبي، والتي قد تصل قيمة استثمار الشركة فيه إلى 225 مليون دولار أميركي خلال الـ 3 سنوات المقبلة. وقالت إنه سوف يتم الإعلان عن الأثر المالي المتوقع لهذا الاستثمار على بيانات الشركة، وحسب تعليمات هيئة أسواق المال خلال مراحل تنفيذ الاتفاقية.

فوائدها قاربت 400 مليون دينار بالربع الأول

كيف تتوزع 37 مليار دينار قروضاً بين البنوك؟

المحلل المالي

تعرض «الأنباء» تحليلا خاصا يبين حجم القروض وتوزيعها بين البنوك الكويتية العشرة. وتعتبر القروض مصدر الايرادات الاول للبنوك. وتعكس حصة كل بنك داخل السوق الكويتية.

وقد بلغت محفظة القروض الاجمالية للبنوك الكويتية المدرجة في نهاية مارس 2015 حوالي 37,28 مليار دينار (124 مليار دولار) وبنسبة نمو عن الربع الأول من 2014 بلغت 9٪ حين سجلت حوالي 34,2 مليار دينار في نهاية مارس 2014. وتظهر الرسوم البيانية المرفقة حجم صافي ايرادات الفوائد او التمويل للبنوك حيث بلغت اجماليها 390 مليون دينار في الربع الاول. لكنها تختلف في الحجم من بنك الى آخر. وفيما يلي توزيع محافظ التمويل لأكبر 10 بنوك:

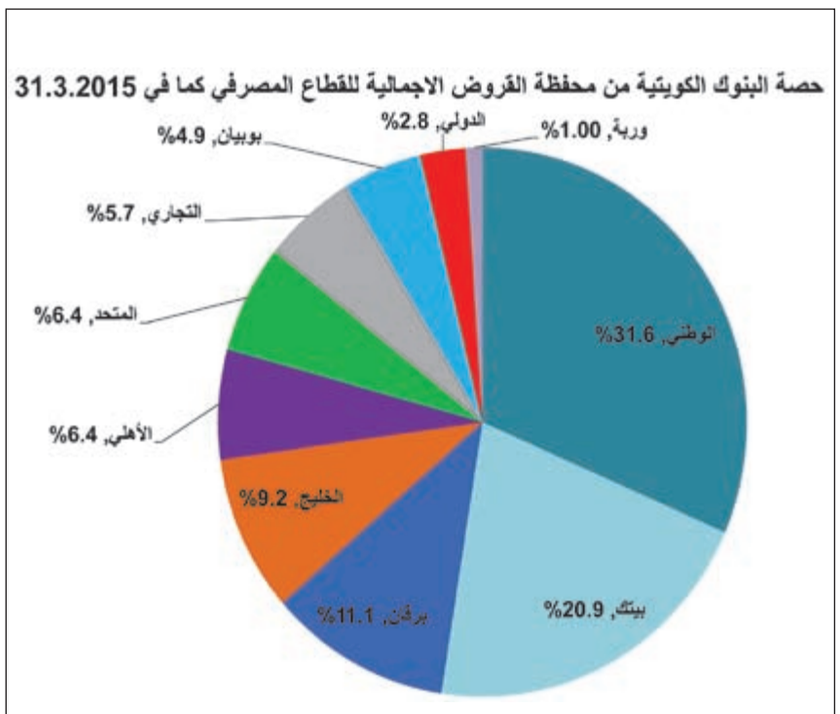

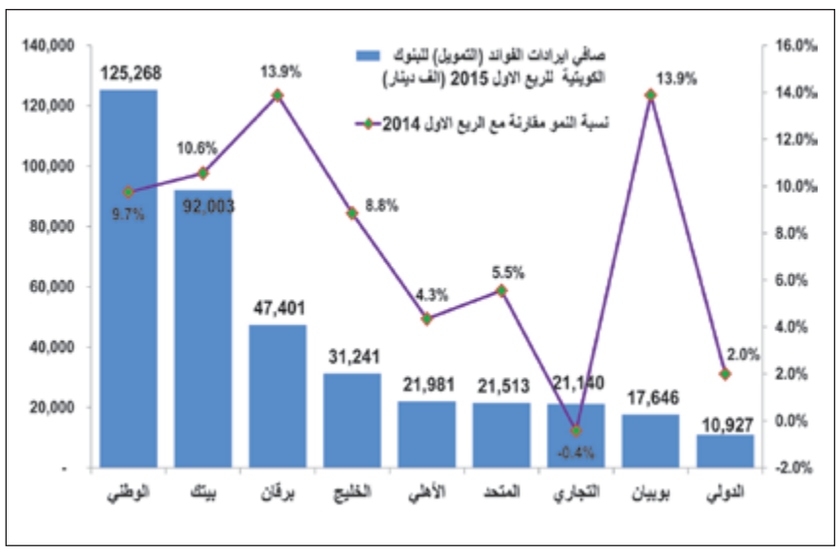

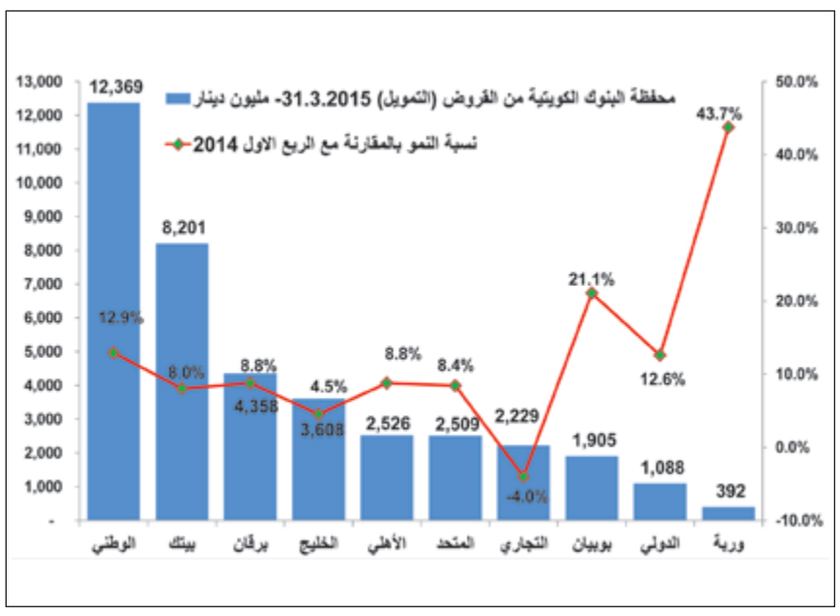

1. بمحفظة قروض بلغت نهاية الربع الاول من العام الحالي 12,37 مليار دينار (متضمنة محفظة التمويل لبنك بوبيان المجمع في البيانات المالية للوطني) وبنسبة نمو عن نهاية الربع الاول من العام الماضي بلغت 12,9٪، يحتل بنك الكويت الوطني المرتبة الاولى من حيث حجم محفظة القروض ويستحوذ على 31,6٪ من اجمالي القروض المقدمة من البنوك الكويتية.

2. بيت التمويل الكويتي لديه ثاني اكبر محفظة تمويل بقيمة 8,2 مليارات دينار اي ما يعادل حصة سوقية 21٪ من محفظة التمويل للبنوك الكويتية وبنسبة نمو سنوي 8٪ بالمقارنة مع الربع الاول من عام 2014.

3. ثالث اكبر بنك من حيث محفظته الائتمانية بنك برقان حيث نمت محفظة القروض خلال الـ 12 شهر الماضية بنسبة 8,8٪ لتسجل 4,36 مليارات دينار اي ما يعادل 11٪ من المحفظة الائتمانية الاجمالية للقطاع.

4. تاتي المحفظة الائتمانية لبنك الخليج بنسبة نمو 4,5٪ لتسجل 3,61 مليارات دينار نهاية الربع الاول من عام 2015 وبحصة سوقية بلغت 9,2٪ من المحفظة الائتمانية للقطاع.

5. اما المحفظة الائتمانية للبنك الاهلي الكويتي فقد بلغت 2,53 مليار دينار مرتفعة بنسبة 8,8٪ عن الربع الاول من عام 2014.

6. بإجمالي محفظة ائتمانية بلغت 2,51 مليار دينار، يأتي البنك الاهلي المتحد في المرتبة السادسة وبنسبة نمو بلغت 8,4٪.

7. اما البنك التجاري فقد سجل انخفاضا في محفظة القروض لديه بنسبة 4,5٪ لتبلغ 2,23 مليار دينار.

8. وقد حقق بنك بوبيان أعلى نسبة نمو في محفظته الائتمانية (الاسرع نموا بعد بنك وربة الحديث التأسيس) بلغت 21٪ لتسجل 1,91 مليار دينار ما يعادل حصة سوقية 4,9٪.

9. وياتي بنك الكويت الدولي بالمرتبة التاسعة بمحفظة تمويلية بلغت مليار دينار ما يعادل حصة سوقية 2,8٪.

10. ويحتل بنك وربة، وهو حديث التأسيس نسبيا، المرتبة الاخيرة بمحفظة تمويلية بلغت 392 مليون دينار.

اقترح 3 أعمدة رئيسية لإصلاح الميزانيات أهمها إلغاء دعم المحروقات

ناصر سعيدي: الإصلاحات المالية في دول الخليج أصبحت حتمية

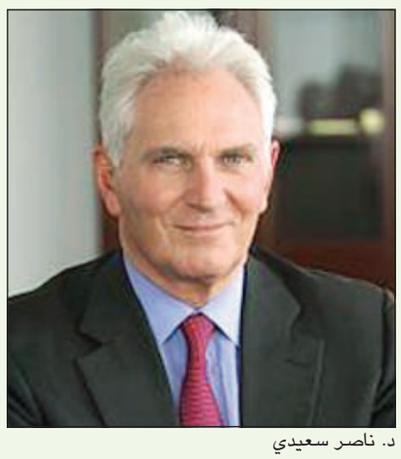
د. ناصر سعيدي

محمود عيسى

دعا الخبير الاقتصادي د.ناصر سعيدي دول مجلس التعاون الخليجي الى التخلي عن الدعم الذي تقدمه حكوماتها للسلع والمحروقات وغيرها الى جانب تنويع مصادر الدخل لتقليص الاعتماد على الموارد النفطية التي ستؤول الى النضوب.

وقال د.سعيدي وهو وزير اقتصاد لبناني سابق ومؤسس مكتب سعيدي وشركاه للخدمات الاستشارية والمالية في برنامج عمل للاصلاحات المالية التي اقترحها على دول مجلس التعاون الخليجي ونشرته صحيفة غلف بيزنس انه من المتوقع ان يؤدي تراجع أسعار النفط منذ يونيو عام 2014 الى خسارة دول مجلس التعاون صادرات نفطية بقيمة 287 مليار دولار، ما يمثل هزة كبرى للناتج المحلي الاجمالي المجمع لدول المجلس تصل نسبتها الى 21٪ منه. وأشار الى انه في ظل اعتماد الحكومات الخليجية على الموارد النفطية فإن اثر هذا التراجع ضار جدا بالميزانيات الخليجية حيث يخلق عجزا قدره 113 مليار دولار وبنسبة 8,5٪ من الناتج المحلي الاجمالي. وأضاف بقوله: «صحيح ان دول الخليج تمكنت خلال السنوات الماضية من بناء اصول واحتياطيات خارجية ضخمة تستطيع السحب منها لتعويض الآثار السلبية على النمو الاقتصادي، الا ان مثل هذا الإجراء يعتبر بمنزلة مسكن قصير الاجل ولا يمكن اللجوء اليه على الدوام في ظل الفرص المستقبلية غير المواتية لأسعار النفط». وفي حين توفر الاحتياطيات من الايرادات النفطية السابقة اداة قصيرة الأمد للتعامل مع نقص الايرادات الا ان الحاجة ماسة لإصلاح السياسات المالية حيث بات توحيد الميزانيات مطلوبا لضمان الاستدامة المالية والحفاظ على المصادر لحساب الأجيال المقبلة الى جانب طرح وسائل جديدة للادارة الاقتصادية، ويمكن ان يتم ذلك على صورة تخفيض المصروفات وخلق مصادر دخل جديدة او كليهما.

فرصة فريدة

ويقول سعيدي ان أسعار النفط المنخفضة تمثل فرصة فريدة ومناسبة للتخلي عن دعم المحروقات في دول مجلس التعاون وتعديل أسعار المرافق والخدمات التي تقدمها الدولة مثل الكهرباء والماء والنقل على نحو يعكس التكلفة الحقيقية لهذه الخدمات.

وتابع: «لقد اصبح الاصلاح الاقتصادي كلمة يطن صداها في الآذان في دول التعاون حيث لم يعد وزراء المالية يتحرجون من استخدام عبارات مثل خفض الدعم وتنويع الايرادات او فرض الضرائب. وبدأت هذه الظاهرة من زيادة تعرفة الكهرباء في ابوظبي وأسعار الغاز في عمان، الى تبني مسودة اتفاقية حول قيمة الضريبة المضافة وما تم الاتفاق عليه خلال اجتماع اللجنة المالية والاقتصادية لدول التعاون في قمة الدوحة مؤخرا، حيث يمكن القول ان دول التعاون ماضية بصورة تدريجية في وضع سيناريوهات زيادة التعرفة على الخدمات والسلع الحكومية».

ثلاثة أعمدة

وتناول برنامج العمل الذي اقترحه د.سعيدي ثلاثة أعمدة رئيسية هي :

1 ـ استبعاد الدعم الحكومي وترشيد أسعار السلع والمرافق الخدماتية العامة حيث يقول ان الدعم يشجع على الافراط في استهلاك المشتقات النفطية والغاز الطبيعي، وهذا الأمر من شأنه زيادة مخاطر الاحتباس الحراري العالمي ويرفع درجة التلوث المحلي في البلاد. ان إلغاء دعم الطاقة على مراحل قد يخلق مزايا بيئية وصحية كبيرة من خلال تخفيض انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون حيث تعتبر كل من الكويت وقطر والإمارات والبحرين صاحبة أعلى معدل لهذه الانبعاثات بالنسبة للفرد الواحد بين دول العالم الأخرى.

2 ـ تحسين كفاءة الطاقة، حيث اثبتت دراسات دعم الوقود على هدر هائل في الطاقة في دول التعاون، ويبلغ معدل كفاءة استخدام الطاقة في ألمانيا مثلا 11,2 من الناتج المحلي الاجمالي لكل وحدة مقابل 7,3 في السعودية، ما يعني ان ألمانيا لديها كفاءة باستخدام الطاقة بنسبة 53٪ زيادة عن السعودية، حيث يذهب الاستهلاك الى المصانع بينما يتوجه للاستهلاك المنزلي في السعودية.

وبالتالي فإنه من الضروري زيادة الكفاءة بنسبة 2 أو 3٪ على الأقل سنويا في دول مجلس التعاون في جميع الأوجه الحياتية.

3 ـ تنويع الايرادات من خلال طرح قوانين الضرائب:

ان دول مجلس التعاون بحاجة الى طرح قاعدة عريضة للضرائب لتعويض الخسائر الناجمة عن تراجع أسعار النفط ومن اجل تنويع الموارد المالية.

ومن الضروري التنويه الى ان الخطط الرامية الى وضع ضرائب القيمة المضافة في دول مجلس التعاون بصورة متناغمة وعلى مستويات معقولة تحقق تقدما جيدا، الا انها قد وضعت على الرف عشية الأزمة المالية وإبان التوترات التي تشهدها المنطقة العربية. وقد بدئ ببحث السياسات الضريبة من جديد لتطبيق ضريبة القيمة المضافة وربما أنواع اخرى من الضرائب، كما بدا ذلك واضحا في البيانات التي أعقبت اجتماعات الدوحة في مارس 2015 على مستوى وكلاء وزارات الاقتصاد والمالية، حيث تم خلال تلك الاجتماعات تبني مسودة إطار لضريبة القيمة المضافة وتم الاتفاق عليها.

الإصلاحات المالية

ويرى سعيدي ان الوقت موات بالنسبة لدول الخليج لتبني الاصلاحات المالية على ان تبدأ بإلغاء دعم المحروقات وترشيد تسعير المرافق والخدمات الحكومية، حيث ان إلغاء هذا الدعم سيقضي على التشويش ويساعد على تحسين كفاءة الطاقة ويشجع على الاستثمار في مصادر الطاقة البديلة والمصادر النظيفة الأخرى، وهناك ضرورة لاتخاذ إجراءات لتنويع الموارد المالية.

خطر يهاجم الاقتصاد الوطني ويمول الإرهاب

ما «غسيل الأموال»؟ ومن يراقبها كويتيا؟

مصطفى صالح

تنشر «الأنباء» النشرة التوعوية التي يصدرها معهد الدراسات المصرفية بعنوان «إضاءات»، حيث يركز عدد يونيو على مفهوم غسيل الاموال وعلاقته بتمويل الارهاب وكيفية مكافحته.

ويعتبر مفهوم غسيل الاموال من المفاهيم التي تحرص الدول على محاربتها والتصدي لها، فهو ظاهرة تهدد الاقتصاد المحلي لأي دولة بشكل خاص والاقتصاد العالمي بشكل عام حيث يستخدم غسيل الاموال في دعم وتمويل العمليات الارهابية التي باتت تشكل ظاهرة خطيرة على المجتمعات العربية في السنوات الماضية.

ولمواجهة هذا الخطر الذي يغزو المجتمعات العربية قامت دول المنطقة بإصدار وتفعيل القوانين التي تساعد على مكافحة هذه النوعية من الجرائم التي تضر بالاقتصاد الوطني لأي دولة. وفيما يلي تفاصيل ما جاء في النشرة:

يعرف قانون مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب في الكويت بأنه: اي عملية مالية او غير مالية تهدف الى اخفاء مصدر الاموال والممتلكات القادمة من الاعمال غير المشروعة مثل الجرائم او غيرها من التجارة التي يحرمها قانون الدولة شاملة التجارة الالكترونية والتجارة الرقمية.

ويعطي القانون الحق لـ 3 جهات رقابية وتنفيذية التأكد من التزام المؤسسات والاعمال والمهن غير المالية المحددة بتطبيق قانون مكافحة غسيل الاموال ولائحته التنفيذية، وهذه الجهات هي:

1 ـ وحدة التحريات المالية

● تتولى هذه الوحدة ابلاغ النيابة العامة عند اشتباهها في اي اموال قادمة من جريمة ما او مرتبطة بها يمكن ان تدخل في عمليات غسيل اموال او تمويل الارهاب.

● اخطار الجهات الرقابية في حال مخالفة اي مؤسسة مالية او الافراد العاملين بها للالتزامات الواردة في قانون مكافحة غسيل الاموال.

● تحديد البلاد التي تعتبرها الوحدة عالية المخاطر لتحذير المؤسسات المتعاملة معها للحد من علاقة العمل مع هذه الدول او الافراد بها.

2 ـ الجهات الرقابية

تعتبر الجهات الرقابية هي المسؤول الاول عن ضمان التزام المؤسسات المالية بقانون مكافحة غسيل الاموال وتشمل هذه الجهات البنك المركزي وهيئة اسواق المال ووزارة التجارة والصناعة وغيرها من الجهات التي تقوم بدور الرقيب على السوق، ويكون دورها اصدار التعليمات والقرارات الملزمة للمؤسسات المالية والشركات لمكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب.

3 ـ النيابة العامة

تقوم النيابة العامة بالتحقيق في الادعاءات المحالة اليها من الجهات السابقة مع عدم المساس بحقوق الابرياء غير المدانين، ويجوز للنائب العام ان يأمر بتجميد الاموال والممتلكات المتعلقة بجرائم غسيل الاموال او تمويل الارهاب وذلك وفقا لقانون مكافحة جرائم غسيل الاموال الكويتي.

إجراءات مواجهة جرائم غسيل الأموال:

● يحظر على المؤسسات المالية فتح اي حساب مجهول الهوية او بأسماء وهمية.

● فرض جزاءات مالية على المؤسسات المخالفة بحد اقصى 500 الف دينار عن كل مخالفة.

● منع مرتكب المخالفة من العمل في القطاع ذي الصلة لفترة تحددها الجهات الرقابية.

● تقييد صلاحيات اعضاء مجلس الادارة والاعضاء التنفيذيين او الملاك المسيطرين للمؤسسات المخالفة مع تعيين مراقب حسابات مؤقت.

* ايقاف نشاط المؤسسة المخالفة وكذلك الافراد مع تقيدها او حظر مزاولتها للنشاط مرة اخرى.